

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الإقتصادي

أسبابها - أنواعها - آثارها - انعكاساتها

م.م. هندرين حسن حسين*

المستخلص:

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية المالية ، تمثلت أهم مظاهرها في إهميار بنوك ومؤسسات دولية عملاقة في ظل إقتصادٍ ما . حيث انتقلت عدوى الأزمة بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود لتتطال كل القطاعات الاقتصادية الأخرى مع تراجع ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية والمصرفية وضعف إجراءات الرقابة على مؤسساتها . ولمواجهة هذه الأزمة يجب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي الحالي ، والى جانب العمل على إعادة الثقة في الأسواق المالية أولاً من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي مع توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية والحاجة الى المزيد من الإيضاح والشفافية .

Abstract:

The world had faced a great financial crisis, which discloses the poor financial systems, representing the most important of its aspects to eliminating of international banks and establishments. The contagion of a crisis has a rapid pace to other economic sectors and poor confidence with financial and banking establishments, which end with losses and made these establishment out of control .

To confront this crisis, it is necessary to reform the monetary and financial system, in addition to activates the financial markets, through the intervention of governments and central banks, to provide liquidity for banking system, uniform the controlling of banks and financial establishments, the need for much transparency.

المقدمة:

واجه الإقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث ، إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التداعيات المترابطة للأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تحولت الى أزمة إقتصادية كان لها إرتداداتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته الإقتصادية العالمية ، ومن هذه القطاعات (القطاع المصرفي) .

حيث نجد من الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة هو توسع المؤسسات المالية في منح الإئتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري والتي لا تتوفر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها ، وفي عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الإستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية ، أخيراً حيث إن العلاقات الدولية مع الدولة المعينة أدت الى تأصيل الأزمة المالية في كثير من الدول الصناعية مما هدد الإقتصاد العالمي في معظم مجالاته ومنها الدول النامية تأثر تأثيراً كبيراً بهذه الأزمة مما أعاق مسيرة التنمية الإقتصادية بشكل خاص وانعكاس آثار ذلك على كافة النواحي الحياتية في الدول النامية .

* مدرس مساعد/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الإقتصاد

مشكلة البحث :

يتمحور مشكلة البحث حول التعرف على صلب مشكلة الأزمة المالية العالمية ولاسيما مايتعلق بالنشاط المصرفي ودوره التمويلي في عملية النشاط الاقتصادي .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على طبيعة الأزمة المالية العالمية ومراحلها التاريخية وأنواعها ، وانعكاساتها على القطاعات والأنشطة المالية المصرفية والعقارية .

أهمية البحث :

أصبح من الضروري التعرف على تداعيات الأزمة المالية والمعالجات الممكنة في مواجهتها . وتقليل أضرارها وخاصة على إقتصاديات الدول النامية ومنها العراق .

فرضية البحث :

إن تداعيات الأزمة تتوقف على مدى صلابة الإقتصادات التي تتعرض لها ، وعلى مدى قدرتها على إستيعابها وتجاوزها هذه الأزمة .

المبحث الأول

مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

أولاً - مفهوم الأزمة المالية⁽¹⁾ :

لايوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية لتمتد آثاره الى القطاعات الأخرى .

ثانياً - أنواع الأزمات المالية⁽²⁾ :

1- الأزمات المصرفية : تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع . فيما يقوم المصرف بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة لمواجهة السحب اليومي ، فن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف .

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى مصارف أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية Systematic Banking Crisis . وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض تلك المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو مايسمى بأزمة الإئتمان Credit Curuch . وقد حدثت في التاريخ المالي للمصارف العديد من حالات التعثر المالي مثلما حدث في بريطانيا Ore vend & Gurney ، وما حدث في الولايات المتحدة عندما إنهار مصرف الولايات المتحدة Bank of United States في عام 1931 ومصرف Bear Stearns .

2- أزمات العملة وأسعار الصرف : تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis . وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة تحدث الأزمة قد تؤدي لإنهيار سعر تلك العملة وهو يشبه بما يحدث في تايلاند وكان السبب المباشر في إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997 . وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية ، إلا إنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة . بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي ، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الإقتصادي وحدوث الإنكماش بل قد تصل الى درجة الكساد .

(1) د. عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية العالمية - المفهوم والأسباب - ، 2009 ، ص 3-4 .

(2) صباح جاسم ، أزمة النظام النقدي العالمي من النشوء الى المعالجة ، ص 9-10 . <http://www.ahhabaa.org> .

3- أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات)⁽¹⁾ : تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف إقتصادياً بظاهرة الفقاعة Bubble حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس سبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل . في هذه الحالة يصبح إنهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك إقبالاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتدهور الأسعار ليمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى⁽²⁾ .

4- أزمة الرهن العقاري : وهي أول مرحلة من مراحل الأزمة ، حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت الى زلزال إقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأسر منازلهم وممتلكاتهم ، ولأن العالم يعيش عصر العولمة فإن تلك الأزمة امتدت لتتطال أوروبا ثم دول العالم الأخرى بما فيها الدول العربية ، وهذه الأزمة أدت الى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم إنخفاض أسعار العقارات وأسعار الأراضي وتوقف العقاريين عند تنفيذ مشاريعهم أو تأجيلها .
ونشير فيما يأتي الى بعض الخصائص الرئيسية في أسواق الرهن العقاري :

- نسبة القرض الى القيمة (أي نسبة القرض العقاري الى قيمة المساكن) ومدة القرض المعتادة : فارتفاع نسبة القرض الى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لإقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافاً اليه الفائدة المستحقة) الى الدخل في حدود يمكن إستيعابها .
- إمكانية تكرار الإقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم ، فإمكانية الإقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للمستهلكين بالإستفادة المباشرة من ثروتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن . وتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرة المستهلكين على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة إنخفاض أسعار الفائدة .
- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية فكلما إزداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للمستهلكين إذا ما تساوت الشروط الأخرى .

5- أزمة الإئتمان⁽³⁾ : وهذه جاءت تابعة لأزمة الرهن العقاري ، وهنا عجز الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم مما أدى الى إفلاس العديد من البنوك وبالتالي ظهرت أزمة السيولة وظهر جفاف السيولة مما حدا بالبنوك المركزية الى التدخل وضخ منات المليارات الى الأسواق ولكن بدون جدوى نظراً لكبر حجم الأزمة وإن ماتم عمله لم يعد سوى إعطاء المسكنات المؤقتة وهذه الأزمة إمتدت كذلك لتتطال جميع دول العالم دون إستثناء .

6- أزمة الأسواق المالية : هذا وقد إمتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الإئتمان الى أسواق العالم وبورصاته إبتداءً من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية الى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان والشرق الأقصى وأخيراً وليس آخراً الأسواق العربية حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من (60%) من قيمتها بل أن الكثير من الشركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها الى مادون قيمتها الدفترية بكثير ، وهذا يعني أن أغلب المواطنين فقدوا معظم ثروتهم مما ينتج عنه الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية .

7- أزمة البترول : حيث إنخفضت أسعار البترول خلال فترة معينة من (148) دولار للبرميل الى أقل من (50) دولار مما يعني أن البترول فقد حوالي ثلثي قيمته وبالتالي بدأت أزمة جديدة لدى الدول المصدرة للبترول فيما ستعكس آثارها السلبية على العالم أجمع . كما أن تداعيات الأزمات تلك قد أدت من جهة أخرى الى فقدان الدول البترولية فوائدها المالية وتعرضت صناعاتها السيادية الى خسائر فادحة مما يعطي الإطباق لدى البعض بأن الدول العربية البترولية هي المقصودة في الأساس بهذه الأزمات .

(1) صباح جاسم ، مصدر سابق ، ص 10 .

(2) د. محمد أحمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العالمية - أسبابها ، وجذورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والغربي ، طرابلس ، 13/14 آذار / 2009 ، ص 9-10 .

(3) محمد أحمد زيدان ، مصدر سابق ، ص 10 .

المبحث الثاني عرض وتحليل الأزمات المالية والنقدية

لن نتعرض لجميع الأزمات لأنها عديدة ، كما أن أسبابها ومداهما يختلف باختلاف الأزمة محل الدراسة لكننا سنتعرض بالتحليل لأوائل هذه الأزمات وأهمها تاريخياً ، ثم نذكر بعض الأزمات التي تلت سنة 1973 بما أنها السنة التي تقوم بتغيير النظام المالي العالمي بعد تنفيذ نظام الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية . ستعرض هذه الأزمات التي تتميز بكونها دورية ملخصة بالإعتماد على عنصرين أولهما عنصر الأسواق المالية المعنية بالأزمة محل الدراسة ، بينما يتضمن العنصر الثاني الميكانيزمات العاكسة للأزمة وهذا من خلال الجدول التالي :

عرض الازمة المالية في مراحلها الكبرى منذ اندلاعها :

التاريخ	الأزمة	الميكانيزمات
فبراير 2007	الرهن العقاري	عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمندنيين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد . هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أدنى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
أغسطس 2007	البورصات	البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة .
أكتوبر الى ديسمبر 2007	الرهن العقاري	عدة مصارف كبرى أعلنت إنخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .
يناير 2008	البنك المركزي	الإحتياطي الإتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة الى (3.50%) كإجراء إستثنائي ، ثم جرى التخفيض تدريجياً الى (2%) بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان .
17 فبراير 2008	تأميم البنك	الحكومة البريطانية أمتت بنك (نورد رندروك) .
مارس 2008	سوق القروض	تظافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض .
مارس 2008	مساعدة مالية	(جي بي مورن ترنتسيز) أعلن بنك الأعمال الأمريكي (بيسنر نزل) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للإحتياطي الإتحادي .
7 ديسمبر 2008	قروض الرهن العقاري	وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري (فريدي ماك) (فاين ماي) تحت وصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما ، مع كفالة ديونهما حتى حدود 2000 مليار دولار .
15 ديسمبر 2008	إعلان إفلاس مصرف	إعترف بنك الأعمال (ليمان براندرز) بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بنك (أوفر أمريكا) شراء بنك آخر للأعمال في بورصته وول ستريت هو بنك (ميريل لينتش) . * عشرة مصارف دولية إتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال (70) مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها الحاحاً ، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف ، الا إن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية .
16 ديسمبر 2008	التهديد بالإفلاس	الإحتياطي الإتحادي والحكومة الأمريكية توتمان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (أي أي جي) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة (85) مليار دولار مقابل إمتلاك (9.79%) من رأسمالها .
17 ديسمبر 2008	التهديد بالإفلاس	البنك البريطاني (لويديتي أس بي) إشتراك منافسه (إتش بي أو أس) المههد بالإفلاس . * السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة (700) مليار دولار لتخلص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع
19 ديسمبر 2008	خطة إنقاذ	الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداءً من أجل (التحرك فوراً) بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة .
23 ديسمبر 2008	الاسواق المالية	الأزمة المالية طغت على المناقشات في جمعية الأمم المتحدة في نيويورك . * الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي .
26 ديسمبر 2008	البورصة	إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة سبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة إشتري بنك (جي بي مورغان) منافسة (واشنطن ميو تشوال) للمساعدة السلطات الفدرالية .
28 ديسمبر 2008	خطة الإنقاذ الأمريكية موضوع اتفاق مع الكونغرس	خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس ، بينما في أوروبا جرى تعويم (فورتيس) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا و لوكسمبورغ . وفي بريطانيا جرى تأميم بنك (برادفورد وينفلي) .
29 ديسمبر 2008	رفض خطة الإنقاذ	مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ وبورصة وول ستريت إنهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة ، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها . * أعلن نيك (سيتي عزوب) الأمريكي أنه يشتري منافسة نيك (واكوميا) بمساعدة السلطات الفدرالية .
1 نوفمبر 2009	إقرار خطة الإنقاذ المالي	مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة .

Source: Le groupe wikipedia, Crise Financiere, (Online), dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur : [http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiere#Liste_des_crisis_financi.C3.A8res,\(09/02/2009\)](http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiere#Liste_des_crisis_financi.C3.A8res,(09/02/2009))

المبحث الثالث أسباب نشوء الأزمة المالية

لقد بدأت الأزمة في حقيقة الأمر عام 2002 وعقب أزمة 11 سبتمبر 2001 حين اتخذت حكومة (جورج بوش) شعار تملك كل مواطن لمسكنه ، وساهمت سياساتها في خفض أسعار الفائدة فتسابقت المصارف في مضمار تمويل العملاء لشراء العقارات بمقدمات محدودة وآجال طويلة تصل الى (45) عاماً ، وبالتالي بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي . وقد شجع ذلك المصارف على التمادي لتقديم القروض لشراء العقارات فتراجعت معايير الجودة الإئتمانية والشروط المعتادة التي تدخل في الإعتبار عند منح الإئتمان مثل الهوامش الإئتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض وثبات دخل العميل ومناسبته لقيمة القسط الشهري ، بل أنها لجأت الى شركات التأمين لتخطي مخاطر عدم السداد كبديل للهوامش الإئتمانية ، وبالتالي عندما حدث التوقف عن الدفع إنتقلت الأزمة الى قطاع التأمين أيضاً إضافة الى القطاع المصرفي والمالي⁽¹⁾ .

لقد كثر الحديث عن الأزمة المالية الراهنة وكان الإهتمام - ولايزال - منذ بدء الإعلان عنها في بداية شهر أيلول 2008 كبيراً في الأوساط الحكومية والشعبية والسياسية والأكاديمية في جميع أنحاء العالم ، مما يشير الى إتساعها الجغرافي من جهة والى عمق تأثيرها من جهة ثانية والى تعدد أوجهها المالية والإقتصادية من جهة ثالثة ، وإذا بدأت الأزمة في سوق الإئتمان العقاري وفي مركز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) فقد إمتدت الى المصارف والمؤسسات المالية وأسواق الأوراق المالية في المركز وفي المراكز الرأسمالية الأخرى في أوروبا واليابان ، وحيثما هناك أسواق للأوراق المالية واستثمار لرؤوس الأموال وتجارة دولية حيث شملت روسيا والصين والدول النفطية والدول النامية على نحو أو آخر .
ويصف بن بيد نانك رئيس الإحتياطي الفدرالي المشهد المالي والإقتصادي الحالي في الولايات المتحدة على النحو التالي :

تدهور في سوق الرهن العقاري ، والذي أصبح واضحاً في العام الماضي (2007) ، قاد الى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية ، والى ضيق حاد في الظروف العامة للإئتمان ويقول (الإقتصاد يواجه باستمرار العديد من الصعوبات ، من ضمنها الإجهاد المالي في الأسواق المالية ، أسعار المنازل المتهاوية ، سوق العمل الذي يضعف الأداء الفاسد للرهن الجانبي في الولايات المتحدة أثار المشاكل في الأسواق المالية والعالمية في الوقت أضحي فيه المستثمرون أقل رغبة بوضوح في تحمل مخاطر الإئتمان من أي نوع .
العديد من المؤسسات والأسواق المالية تركز تحت ضغط كبير جزئياً بسبب التوقعات الاقتصادية وبالتالي التوقعات لطبيعة الإئتمان تبقى غير مؤكدة⁽²⁾ .

أولاً - أهم مظاهر الأزمة⁽³⁾ :

- أ- الإنخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة .
- ب- إنهيار النظام المصرفي والمالي .
- ج- تعطيل عمل آليات سوق الأوراق المالية كأداة للتسعير والتقييم .
- د- عزوف جماعي للمستثمرين عن الإستثمار .
- هـ- تغيرات سريعة غير متوقعة بالعناصر المكونة لرأس المال الوطني والأجنبي .
- و- تعطيل آليات التنبؤ المعمول بها في السوق .
- ز- سلوك عشوائي لمؤسسات الحكومة الرقابية والإشرافية .
- ح- سلوك مالي مضطرب للفرد والمنظمة والمجتمع .
- ط- إجماع عن الإتفاق الا للضرورات القصوى .
- ي- عدم القدرة على سداد الإلتزامات وعلى كل المستويات .

ثانياً - الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على قطاع المصارف⁽³⁾ :

أ- أثر الأزمة على الجهاز المصرفي المصري :

(1) عدنان احمد يوسف ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، تشرين الاول ، 2008 ، ص10 .

(2) منير الحمش ، مجلة معلومات يصدرها المركز العربي للمعلومات ، شباط 2009 ، ص109 - ص111 .

(3) Percys. Misty coping with finical crisis: Are Regional Arrangement the missing link? International monetary and financial issues for the 1990. Vol.x , united nations new York Geneva, 1990 , P.93-103 .

يقدم الجهاز المصرفي المصري تمويل وخدمات الوساطة المالية المختلفة لقطاعات الإقتصاد القومي التي تتعرض لتداعيات الأزمة ، وأن (28%) من إجمالي أصول الجهاز المصرفي أصبحت في حوزة البنوك الأجنبية العاملة في مصر ، وهي مؤسسات تأثرت بنوكها الأم في الخارج بدرجة أو بأخرى بالأزمة المالية . حيث ارتبطت الأزمة بالتوسع الكبير غير المنضبط في الديون العقارية ، في حين أن نشاط التمويل العقاري في مصر لازال يخطو خطواته الأولى . وقد ارتبطت الأزمة بالتوسع الكبير في عمليات توريق المديونيات العقارية وإصدار (المشتقات) وتداولها في البورصة وهذه العمليات تكاد تكون غير معروفة في القطاع المصرفي المصري . كما ارتبطت الأزمة الى حد كبير في السيولة لدى البنوك في حين يتمتع الجهاز المصرفي المصري بسيولة مرتفعة مع ملاحظة أن البنوك المصرية لاتعتمد في تمويل نشاطها على الإقتراض من البنوك في الخارج وإنما على ودائع العملاء ، وإن إيداعات البنوك تكون عادةً لدى بنوك تجارية في حين أن البنوك التي إنهارت في الخارج تمثلت بصفة أساسية في بنوك إستثمار وأعمال .

ب- أثر الأزمة على الجهاز المصرفي السعودي :

من الطبيعي أن تتأثر المصارف السعودية أيضاً بتداعيات الأزمة مع الإشارة الى أن القطاع المصرفي يعتبر الخط الفاصل الذي يكشف عن حقيقة الإستقرار الإقتصادي والمالي في أي إقتصاد من عدمه . وقد كشفت الأزمة المالية عن بعض النقاط المأخوذة من المصارف السعودية لكن بعض تلك المآخذ ليست وليدة الأزمة بقدر ما أن الأزمة المالية كشفت عنها ومنها :

- إستثمار بعض المصارف لمبالغ تعتبر مرتفعة نسبياً خارج المملكة بحثاً عن مزيد من الأرباح . فقد سجلت إستثمارات البنوك السعودية في الخارج نمواً ملحوظاً في يوليو من عام 2009 محققة (92.2) مليار ريال لتقترب من مستوياتها القياسية التي سجلتها قبل عامين وذلك بحسب بيانات أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي . وأرجع ماليون هذا الإرتفاع في إستثمارات البنوك الخارجية لتراجع قوة العوائد من الإيداعات في المرحلة الراهنة لإنخفاض أسعار الفائدة محلياً بعد قرار مؤسسة النقد الأخير الخاص بخفض الريو الى جانب عدم صدور أي سندات حكومية خلال الفترة نفسها وهو الأمر الذي ساعد على زيادة نمو السيولة لديها بشكل عال مما دفع البنوك بالتالي نحو إستثمار مالمديها من مبالغ توظيفها في الخارج بدلاً من إيداعها لدى المؤسسة .

- التحفظ بعض الشيء على منح المزيد من الإئتمان المحلي ، ولعل ذلك يرجع إستجابة الى خوف قصير الأجل والتحفظ من مخاطر الإفراط في منح الإئتمان غير المدروس للعواقب والمخاطر .

بعض الخسائر أصابت عدداً من عملاء المصارف السعودية نتيجة لإستثماراتهم الخارجية أو نتيجة المتاجرة بالديون وعقود التحوط والمشتقات المالية المسموحة التي تعد نوعاً من الصفقات الوهمية المبنية على المغامرة التي هي أقرب الى المقامرة والتوقعات بالأسعار المستقبلية ، مما كان له الأثر على سداد التزاماتها للمصارف السعودية وكنتييجة غير مباشرة تأثرت أرصدهم ومعاملاتهم المصرفية بعد الأزمة المالية ، بالإضافة الى احتمالات تباطؤ حركة المشاريع وتراجع الربحية .

لكن لا بد من الإشارة الى بعض الإيجابيات التي شهدتها القطاع المصرفي السعودي ومنها أنه استطاع أن يحافظ على مستويات ربحية قياسية ولم يشهد - بالرغم من جسامته الحدث الذي مر به العالم - الانخفاض بسيطاً في صافي الأرباح بلغ قرابة (2.5%) وذلك بعد التحفظ الواضح وتكوين مخصصات مرتفعة بالمقابلة أي خسائر متوقعة قد نتج من عدم إستطاعة بعض العملاء سداد التزاماتهم المصرفية ، كما يمكن ملاحظة زيادة جيدة على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي السعودي ، كما أن موجودات المصارف السعودية لم تتعرض لتأثيرات سلبية قوية كأحد تداعيات الأزمة المالية . كما أن الكثير من القطاعات البنكية حول العالم التي شهدت تآكلاً كبيراً في موجودات بنوكها وصل الى إفلاسات تاريخية لبنوك عديدة تجاوز عمرها القرنين من الزمان ، وهنا يمكن القول بأن المؤشرات الهامة تعكس بمجملها إستقراراً مغلفاً بالحذر وأخذ أعلى درجات الحيطة من قبل إدارات المصارف المحلية مدعومة بقوة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بما يؤكد على أن القطاع المصرفي السعودي إستوعب تبعات الأزمة المالية العالمية بكل إقتدار مما أدى الى إضفاء المزيد من الثقة على بقية قطاعات الإقتصاد والسوق المالية وأنه لا يوجد ما يدعو الى القلق على هذا القطاع الهام والحيوي .

ج- تأثير الأزمة على القطاع المصرفي في آسيا - الصين نموذجاً :

إن الخسائر المباشرة للبنوك الصينية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الأمريكية لم تكن كبيرة من حيث الكم على وجه الخصوص . حيث بلغت خسائر البنك التجاري الصناعي الصيني وهو أكبر بنك إقراض تجاري في الصين عانى من خسائر تبلغ (1.2) مليار دولار أمريكي نتيجة للأزمة .

أكد التقرير السنوي في أن إستثمارات الأوراق المالية المستندة الى أصول الرهن العقاري بلغت (4.99) مليار دولار عام 2007 ، وأضاف البنك أنه نحى جانباً (1295) مليار دولار في شكل احتياطي لتغطية

الإخفاض المحتمل في قيمة الأوراق المالية للرهن العقاري . وأكدوا بأن الأزمة الأمريكية التي تعمل على إبطاء الاقتصاد العالمي ستؤثر على الشركات الصينية المصدرة خصوصاً الشركات متوسطة الحجم وصغيرة الحجم ، كما ستضيف على الأرجح ضغوطاً تضخمية للبلاد نتيجة ارتفاع أسعار الأصول .

د- أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي :

لن يكون الاقتصاد العراقي بعيداً عن تداعيات الأزمة المالية طالما أن للقطاع النفطي دور كبير فيه ، وبما أن الأزمة سحبت أسعار النفط الى مستويات متدنية فلا بد من القول وبكل تأكيد أن الأزمة المالية الأخيرة تؤثر سلباً في الاقتصاد العراقي . ومن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي ببعض القنوات خصوصاً بعد أن أصبح الاقتصاد العراقي يعمل وبشكل منفتح على الاقتصاد العالمي منذ عام 2003 ولغاية اليوم وذلك بعد ذلك زوال النظام الشيوعي وأداء التخطيط المركزي الذي كان يقود طبيعة النظام والسياسات الاقتصادية العراقية .

فقد وصلت بوادر الأزمة الى الاقتصاد العراقي من خلال الشريان الرئيس الحيوي الوحيد الا وهو النفط الخام ، إذ أدت الى الإتهيرات السريعة المتتالية في أسعار النفط الى تراجع كبير في إيرادات الحكومة العراقية . ويمكن التأكيد على الآلية الوحيدة التي تؤثر في الاقتصاد العراقي تبلور في كونه اقتصاد أحادي الجانب ولتوجد قنوات أخرى للتأثير فيه وذلك للأسباب التالية⁽¹⁾ :

- 1- يعتمد الاقتصاد العراقي وبدرجة كبيرة على إنتاج النفط الخام وتصديره فقط اعتماد العراق على الأموال النفطية المتأتية من إيرادات النفط .
- 2- ضعف الارتباط بين العراق والعالم الخارجي من الناحية المالية ، إذ لا يمتلك العراق محافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية .
- 3- لا يزال النظام المصرفي العراقي يعمل بأسلوب بدائي وهناك فجوة كبيرة تفصله عن الأنظمة المصرفية العالمية .

ويمكن أن تتأثر الأزمة بالاقتصاد العراقي من خلال الجوانب التالية⁽²⁾ :

- 1- الإيرادات الحكومية : تشكل الإيرادات النفطية حوالي (90%) من إيرادات الدولة وإن أي انخفاض يؤدي الى تأثير جهود إعادة الإعمار .
- 2- التجارة الخارجية : تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية على تصدير النفط الخام (سبب ضهور صادرات القطاعات الأخرى) ولطبيعة الترابط بين القطاعات الاقتصادية من خلال تفحص المعاملات الفنية بين المدخلات والمخرجات أي يستورد العراق أكثر من (90%) من احتياجاته الاستهلاكية ونسبة أكبر من احتياجاته الاستثمارية .
- 3- الاستثمار الخارجي : تشكل مشكلة ضعف السيولة النقدية إذ يصعب على المؤسسات المالية توفير النفقات المصاحبة للإستثمارات الأجنبية ، ولهذا يتوقع أن يتلأح حساب الإستثمار الخارجي بالعراق ولن تحقق إذا الا إذا تحسن البنى التحتية المتمثلة بتسهيل الإجراءات الحكومية والتسهيلات المصرفية الخ .

النتائج :

تفيد كل المؤشرات والدلائل على أن الأزمة المالية العالمية ستكون صعبة للغاية ويمكننا إستنتاج مايلي :

- 1- توقع انخفاض في الإستثمارات الأجنبية في العالم وإتباع سياسة الحيطة والحذر .
- 2- ضعف في السيولة النقدية في الأسواق العالمية .
- 3- عدم توفر أو عدم الوضوح الكافي في الإيضاح والشفافية .
- 4- إهمال لعاملي الثقة والإلتزام بالحوكمة والمصدقية في التعامل المصرفي والمالي .

التوصيات :

- 1- إعادة بناء عاملي الثقة والإلتزام بالحوكمة والمصدقية والشفافية لأنها أساس التعامل ، ونشر الثقة في العمل المصرفي والمالي .
- 2- ضرورة الإلتزام بمعايير دولية موحدة .
- 3- تركيز القروض والإئتمان وتوجيهها نحو الإقتصاد الحقيقي .
- 4- وضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الاسواق المالية وتضع المضاربة نحو المجهر .

(1) وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي " ، 2009 ، ص19 .

(2) د. كمال البصري ، " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي " ، تشرين الأول ، 2008 ، ص4 .

5- ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية في النظام المالي العالمي .
قائمة المصادر باللغة العربية :

1. د. عبد الله شحاتة ، " الأزمة المالية العالمية - المفهوم والأسباب " ، 2009.
2. د. كمال البصري ، " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي " ، تشرين الاول ، 2008 ،
www.kamal-filed.net .
3. د. محمد احمد زيدان ، فصول الازمة المالية واسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر حول الازمة المالية العالمية
وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والغربي، طرابلس، 13-14/آذار، 2009، ص 9-10 .
4. عدنان احمد يوسف ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، تشرين الاول ، 2008 .
5. منير الحمش ، " مجلة معلومات " ، يصدرها المركز العربي للمعلومات ، شباط ، 2009.
6. الموقع الالكتروني : www.mhtml.mht .
7. وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي ، 2009 .

قائمة المصادر باللغة الانكليزية :

- 1- Le groupe wikipedia, Crise Financiere, (Online), dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur :
[http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiere#Liste_des_crisis_financi.C3.A8res,\(09/02/2009](http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiere#Liste_des_crisis_financi.C3.A8res,(09/02/2009)
().
- 2- Legoup wikipedia crise financiele (online) dans : wikipedia. The free encyclopedia dsponible.
http://arwrikpai.org/wikip_09/02/2009 .
- 3- Percys. Misty coping with finical crisis: Are Regional Arrangement the missing link? International monetary and financial issues for the 1990. Vol.x , united nations new York Geneva, 1990 , P.93-103 .

.....
.....
.....